

المملكة المغربية
+٠٧١١٨٤٦ | ١١٤٧٠٤٥



كلمة السيدة عواطف حيار وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

أعمال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق
الأشخاص ذوي الإعاقة

تحت عنوان:

"مواءمة السياسات والاستراتيجيات الوطنية مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:
الإنجازات والتحديات".

13 حزيران/ يونيو 2023
..... مساء بتوقيت نيويورك

معالي السيد الأمين العام للأمم المتحدة،
معالي السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،
أصحاب المعالي والسعادة ، السيدات والسادة ممثلي وفود الدول الاعضاء
السيدات والسادة

- يطيب لي باسم المملكة المغربية، أن أعرب عن خالص شكري وامتناني للسيد الأمين العام للأمم المتحدة، ولل سيدات والسادة أعضاء اللجنة الأمية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على ما يبذلونه من جهود في سبيل صون وتعزيز حقوق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- وأجدد التأكيد، بهذه المناسبة، على حرص المملكة المغربية على تعزيز التعاون مع جميع الآليات الأمية لحقوق الإنسان، وعلى رأسها الانخراط الفعلي في تنفيذ اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إن المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ما فتئت تعبر عن إرادتها الراسخة والتزامها بصون وتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال:

- توقيعها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وانضمامها لبروتوكولها الملحق سنة 2007، والتصديق عليهما سنة 2009.
- اعتماد سياسة عمومية مندمجة 2017-2026 للنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية حقوقهم.
- انخراط الحكومة المغربية، في دينامية إعداد التقرير الثاني والثالث والرابع بخصوص أعمال الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة، وفق مقاربة تشاركية.

حضرات السيدات والسادة

- تواصل المملكة المغربية جهوداتها لملاءمة السياسات والاستراتيجيات الوطنية مع الاتفاقية الدولية، وذلك عبر:
- إعداد دراسة تقييمية لمخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2017-2021، كشفت محدودية نجاعة مجموعة من البرامج الموجهة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من حيت الاستهداف والمشاركة في الحياة الاقتصادية والولوجيات.

- تركز توجهات المخطط الوطني الثاني 2022-2026 على: الوقاية من أسباب الإعاقة؛ وبيئة ولوجة؛ والتضامن والتمكين الاقتصادي؛ والمساواة والدمج الاجتماعي
- كما تم بلورة نظام جديد لتقييم الإعاقة يعتمد على تعريف الإعاقة المنصوص عليه في الاتفاقية الدولية وسيساهم في وضع اسس منظومة اصدار بطاقة شخص في وضعية إعاقة التي تشتغل عليها الحكومة حاليا.

حضرات السيدات والسادة

- تبعا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، تم اعتماد قانون إطار للحماية الاجتماعية في ماي 2021. كما عملنا في إطار البرنامج الحكومي، على الرفع من الميزانية المالية الموجهة للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة واطلاق مشاورات مع القطاع الخاص حول وضع إطار تعاقدى يحدد نسبة لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة بالقطاع الخاص
- كما تتطلع المملكة المغربية لمواصلة إسهامها في الجهود الدولي، وتكثيف تفاعلها مع اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حرصا منها على تسريع تنفيذ التزاماتها الدولية في هذا المجال.
وشكرا على انتباهكم.